الدورة الانتخابية الخامسة
السنة التشريعية الثانية
الفصل التشريعي الأول

جلسة رقم (٣)
السبت ٢٠٢٣/١/٢٨

ابتدأت الجلسة الساعة (٢:٠٠) ظهراً

النصاب: (١٩٩)

– السيد رئيس مجلس النواب:–

بسم الله الرحمن الرحيم

نيابةً عن الشعب نفتتح أعمال الجلسة الثالثة، الدورة النيابية الخامسة، السنة التشريعية الثانية، الفصل التشريعي الأول. نبدؤها بقراءة آيات من القرآن الكريم.

– السيد همام عدنان (موظف):–

يتلو آياتٍ من القرآن الكريم.

– السيد رئيس مجلس النواب:–

*** الفقرة أولاً: القراءة الأولى لمشروع قانون إنضمام جمهورية العراق إلى الإتفاقية الدولية في شأن إنشاء صندوق دولي للتعويض عن أضرار التلوث بالزيت لعام ١٩٩٢.**

احد السادة النواب ومجموعة نواب آخرين طلبوا قراءة بيان، وطلبت منهم أن تمضي الجلسة بأعمالها وبيان من الإخوة المسيح يتعلق بإستنكار لحرق المصحف الشريف، وهذه مبادرة طيبة من المكون المسيحي، وأخبرتهم أن يكون في نهاية الجلسة، ونواب آخرين طلبوا الإشادة بالجهود الحكومية والجهود النيابية وجهود المعنين كافة في خليجي (٢٥) أيضاً أجلتها، حتى نمضي بجدول الأعمال.

– النائبة ديلان غفور صالح زنكنه:–

تقرأ القراءة الأولى لمشروع قانون إنضمام جمهورية العراق إلى الإتفاقية الدولية في شأن إنشاء صندوق دولي للتعويض عن أضرار التلوث بالزيت لعام ١٩٩٢.

– السيد رئيس مجلس النواب:–

*** الفقرة ثانياً: القراءة الأولى لمشروع قانون تصديق إتفاقية تجنب الإزدواج الضريبي فيما يتعلق بالضرائب المفروضة على الدخل ومنع التهرب من دفع الضرائب بين حكومة جمهورية العراق وحكومة مملكة هولندا.**

- النائب عباس حسين صالح الجبوري:-

يقرأ القراءة الأولى لمشروع قانون تصديق إتفاقية تجنب الإزدواج الضريبي فيما يتعلق بالضرائب المفروضة على الدخل ومنع التهرب من دفع الضرائب بين حكومة جمهورية العراق وحكومة مملكة هولندا.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

*** الفقرة ثالثاً: القراءة الأولى لمشروع قانون معهد إعداد مفوضي الشرطة.**

يوم غد تشرع اللجنة بأنتخاب رئيس اللجنة ونائب أول ونائب ثاني لرئيس اللجنة، في جميع اللجان.

- النائب محمد صديق محمد ياسين:-

يقرأ القراءة الأولى لمشروع قانون معهد إعداد مفوضي الشرطة.

- النائب علي حسن عبد الهادي الساعدي:-

يكمل القراءة الأولى لمشروع قانون معهد إعداد مفوضي الشرطة.

- النائب زهير شهيد عبد الله حسون:-

يكمل القراءة الأولى لمشروع قانون معهد إعداد مفوضي الشرطة.

- النائب عباس شعيل عوده الزاملي:-

يكمل القراءة الأولى لمشروع قانون معهد إعداد مفوضي الشرطة.

- النائبة بيدء خضر بهنام السلمان:-

تكمل القراءة الأولى لمشروع قانون معهد إعداد مفوضي الشرطة.

- النائب كريم يوسف حسن البو سوده:-

يكمل القراءة الأولى لمشروع قانون معهد إعداد مفوضي الشرطة.

- النائب عمر صالح عمر فارس:-

يكمل القراءة الأولى لمشروع قانون معهد إعداد مفوضي الشرطة.

- النائب خالد سلطان هاشم الطائي:-

يكمل القراءة الأولى لمشروع قانون معهد إعداد مفوضي الشرطة.

- النائب فالح حسن جاسم الحريشاوي:-

اتقدم بالتهاني والتبريكات للشعب العراقي بمناسبة فوز المنتخب العراقي في بطولة خليجي (٢٥) وخالص الشكر والتقدير إلى الجمهور العراقي وإلى أبناء البصرة الفيحاء بصرة المهندس الذين كان مصداقهم حقيقياً (عين غطه وعين فراش) شكراً لهم لكرمهم هذا الكرم الذي هكر العزوبية وشكراً للجمهور الخليجي الذي شاركنا بهذا الحضور المميز ونامل أن يستمر التعاون فيما بين العراق ومحيطه الإقليمي ودول الخليج ونتقدم بالشكر والتقدير إلى مؤسساتنا الخدمية إلى محافظة البصرة وكل دوائرها وإلى الوزارات وإلى قواتنا الأمنية إلى الإتحاد وإلى وزارة الشباب والرياضة ولا يفوتنا ان نستذكر الشهداء الذين لولا حضورهم المبارك وتضحياتهم لما كان هذا الحضور وهذا النصر، فالرحمة إلى أرواحهم الملكوتية ونأمل من الحكومة وأيضاً من مجلس النواب دعم قطاع الشباب والرياضة في موازنة عام ٢٠٢٣، وأيضاً ملاحظة مهمة إنخفضت الجرائم ونحن على مستوى محافظة البصرة إنخفضت بنسبة (٧٥%)، أي بمعنى هذا يمكن إستثماره على المستوى الأمني والإقتصادي والسياسي لذلك نطالب الحكومة أن تهتم ببناء الملاعب والمنشآت الرياضية لا سيما في محافظة البصرة وبغداد وإنشاء ملعب لا يقل عن (١٠٠) ألف متفرج.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

باسم المجلس تمَ تقديم كتاب شكر وتقدير إلى السيد رئيس الحكومة القائد العام للقوات المسلحة لجهوده مع الكادر الحكومي بما يتعلق بتوفير كل مستلزمات إنجاح بطولة خليجي (٢٥) وأيضاً دوره كقائد عام للقوات المسلحة والقوات

الأمنية معه سواء كانت الشرطة المحلية في محافظة البصرة أو القوات الأمنية والقوات العسكرية الساندة بتوفير مناخ أمني طيلة فترة استضافة البطولة، أيضاً تم تقديم كتاب شكر وتقدير إلى السيد محافظ البصرة لجهوده الإستثنائية، ووزير الرياضة والشباب ووزارة الرياضة بشكل عام وأيضاً إتحاد الكرة، تمَ توجيه لهم بكتاب شكر وتقدير باسم مجلس النواب ونيابةً عن المجلس وكانت الجهود من هذهِ الأطراف جهود واضحة باستضافة الوافدين في هذهِ البطولة سواء كانت الفرق المشاركة أو الجماهير التي تقف خلفهم وإعطاء صورة إيجابية وحقيقية وواقعية عن الأمن الموجود في البلد، وأيضاً عن التنظيم والترحيب بإخوانهم وأشقائهم.

*** الفقرة رابعاً: تقرير ومناقشة (القراءة الثانية) لمشروع قانون تصديق اتفاق التعاون الأساس بين حكومة جمهورية العراق ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (unido).**

- النائب حيدر محمد حبيب الخميس:-

يقرأ تقرير ومناقشة (القراءة الثانية) لمشروع قانون تصديق اتفاق التعاون الأساس بين حكومة جمهورية العراق ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (unido).

- النائب مثنى أمين نادر حسين:-

يُكمل قراءة تقرير ومناقشة (القراءة الثانية) لمشروع قانون تصديق اتفاق التعاون الأساس بين حكومة جمهورية العراق ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (unido).

- النائب وطبان جميل منصور الجبوري:-

يُكمل قراءة تقرير ومناقشة (القراءة الثانية) لمشروع قانون تصديق اتفاق التعاون الأساس بين حكومة جمهورية العراق ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (unido).

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أتقدم لكم بالشكر لهذا التقرير الذي غطى الموضوع بشكل كامل، أرجو أن تكون تقارير لجنة العلاقات الخارجية بما يتعلق بالقوانين التي ينوي المجلس تشريعها تكون بهذا المضمون وبهذا التفصيل ليطلع السيدات والسادة النواب على رأي اللجنة بشكل واضح وعلى الجوانب القانونية والتفصيلية للقوانين المطروحة، لدينا مداخلتين في هذا الشأن.

- النائب حسن وريوش محمد الأسدي:-

أنا أرسلت كتاب للجنة بهذا الخصوص، موضوع الإتفاقيات ولا بأس أذكر بعض الملاحظات التي موجودة.

أولاً: الإتفاقية تتضمن المنح من إعفاء الضرائب وقد رفضت الهيأة العامة للكمارك قبول هذا الإستثناء من إعفاء الضرائب.

ثانياً: وزارة المالية تُشير إلى أنَ هذهِ الإتفاقية تُعيد هيكلة الصناعة العراقية، فإذا كان المقصود بالهيكلة ما يشمل خصخصة القطاع الصناعي، وبيع أصوله المالية للقطاع الخاص العراقي أو الأجنبي فهذا مرفوض ولا بد من تجنب الإقدام عليه.

ثالثاً: المادة (سادساً) تنص على تحمل الحكومة العراقية تكاليف نفقات مناولة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيد النائب، تقرير اللجنة في الفقرة (٨) بينت وزارة الصناعة و المعادن في كتابها المرقم٠٠كذا بتاريخ ٢٠١٠/٥/١٢ ان مشروع الإتفاق مهم لجمهورية العراق من خلال ما توفره (unido) من فرص جيدة للقطاع الصناعي كالتدريب والمنح الدراسية والخدمات الإستشارية، هم جهة داعمة للقطاع الصناعي العراقي ليسَ جهة منافسة للقطاع الصناعي العراقي فقط والتوضيح.

- النائب حسن وريوش محمد الأسدي:-

ثالثاً: المادة (سادساً) تنص على تحمل الحكومة العراقية تكاليف نفقات مناولة وتخزين المعدات المقدمة من (unido) وتكاليف التأمين عليها وتركيبها وصيانتها، وإذا نجمع كل هذهِ التكاليف فإنها قد تصل إلى ما يساوي قيمة نفس المعدات فشراءها من قِبل الحكومة وتملكها أفضل من دفع كل هذهِ التكاليف وبقاء ملكيتها إلى(unido).

رابعاً: تنص المادة السادسة على إسهام الحكومة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

المادة السادسة أين؟

- النائب حسن وريوش محمد الأسدي:-

في القانون.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

القانون فقرتين.

- النائب حسن وريوش محمد الأسدي:-

في الإتفاقية أقصد.

تنص المادة السادسة على إسهام الحكومة في الأراضي والمباني والمرافق المنتجة داخل البلاد، ماذا تعني الإتفاقية في المرافق المنتجة؟ أتمنى من الإخوة أن يجيبوا، هل هي من موارد النفط والغاز مثلاً، هل سيقود هذا الإتفاق إلى عقود يشترك من خلالها الأجنبي بملكية الثروات الطبيعية بواسطة هذهِ الإتفاقية.

خامساً: تنص الإتفاقية في المادة (العاشرة) على منح إمتيازات وحصانة للموظف (unido) في العراق، مماثلة لامتيازات وحصانة المبعوثين الدبلوماسيين من الأجانب، كيف تستطيع الحكومة بعد ذلك محاسبة من يفشل منهم أو يهرب مشاريع إقتصادية وطنية إذا كانوا يتمتعون بالحصانة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيد النائب، حتى يجيبوا اللجنة أكيد أعرف بهذا الموضوع، اللجنة (unido)جهة ساندة أو جهة صناعية، جنابك الأن مداخلتك فيها استفسارات، حتى تجاوب اللجنة المعنية أن (unido) استشارية ليسَ قطاع صناعي منافس، اللجنة وضحوا للسيد النائب أو تحدثوا بما تعلمون.

- النائب حسن وريوش محمد الأسدي:-

(سادساً) نفس المادة تمنح الإتفاقية الأشخاص خصوصاً الذينَ يؤدون خدمات نيابية عن (unido) الإمتيازات الممنوحة للموظفين بمقتضى المادة (١٨) من اتفاقية إمتيازات الأمم المتحدة وحصانتها أو المادة (١٩) من اتفاقية إمتيازات الوكالات المتخصصة وحصانتها، وهذا يتطلب الإطلاع على تلكَ الحصانات والإمتيازات لكي نمنع ما يسمى السيادة ويحول دون مساءلة من يفشل أو يخرب مشروع وطني واقتصادي.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

تفضلوا اللجنة.

- النائب مثنى أمين نادر حسين:-

السيد النائب أولاً مثل ما تفضل السيد الرئيس، هذهِ المنظمة هي جزء من الأمم المتحدة وهي تقدم استشارات هي ليست شركة وهي ليست معنية في الإستثمار بنفسها، بالتالي طالما هي جزء من الأمم المتحدة فهي تستحق أن تحصل على نفس الإمتيازات التي تتعلق بموظفي الأمم المتحدة العاملين في الدول المختلفة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

الإمتيازات ليسَ مالية تمنح من العراق، إمتيازات لها علاقة بالوضع الدبلوماسي لممثلي الأمم المتحدة.

- النائب مثنى أمين نادر حسين:-

بالحصانة والتعامل المميز وغيرَ ذلك والحماية وغيرَ ذلكَ من الأمور، بما أنها منظمة تساعد العراق فبطبيعة الحال العراق دائماً يجب أن تتحمل جزء من تكاليف هذهِ المساعدة بما يتعلق بتأمين المنشئات في التخزين في توفير اللوجستيات المتعلقة بالتدريب بتمكين العاملين في المعلومات التي يحصلون عليها يخدم قضايا التدريب.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

ما هو الذي يقدموه للقطاع الصناعي.

- النائب مثنى أمين نادر حسين:-

التطوير الصناعي فقط.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

من ناحية التدريب والمنح الدراسية، هم يقدمون المنح الدراسية والخدمات الإستشارية للمعنيين في الجانب الحكومي بالقطاع الصناعي، هل هذهِ صحيحة حسب ما مذكورة في تقريركم.

- النائب مثنى أمين نادر حسين:-

طبعاً.

- النائب حسن وريوش محمد الأسدي:-

ممكن أجاوب سيادة الرئيس على هذا الاستفسار.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

كلا، مداخلتك انتهت وهم جاوبوك، إذا هناكَ نقاش آخر يحدث في أروقة اللجنة أثناء التشريع.

- النائب حسن وريوش محمد الأسدي:-

تعتبر الإتفاقية جميع الأوراق والوثائق المتعلقة في أي مشروع وثائق مملوكة ل (unido) وليسَ للحكومة العراقية.
ثامناً: تشمل الإمتيازات والحصانات الممنوحة في هذهِ الإتفاقية لكل الشركات الغير حكومية التي تُبقيها (unido) لتنفيذ مساعدة لمشروع (unido) طبعاً هذا كلام طويل أنا حبيت أن تُعطيني وقت حتى أرد على الإخوة، هذهِ الشركات الأجنبية هي قد تمارس أنشطة أخرى إقتصادية غير تلك المتعلقة بالمشاريع المنفذة من قِبل(unido).

- السيد رئيس مجلس النواب:-

من الذي يقول؟

- النائب حسن وريوش محمد الأسدي:-

ربما من الذي يقول كلا، ومنها الأنشطة المالية فكيف يتم محاسبة المتجاوز إذا كان في حصانة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيد النائب، لا نُعطي انطباع أنَ هذهِ الجهات الإستشارية هي جهات داخلة لمنافسة القطاع الصناعي العراقي، أمم متحدة تقدم للعراق مساعدة وبناءً على طلب العراق، تقدم مساعدة تطوير القطاع الصناعي، هم ليسَ جهة تنفيذ ولا جهة إقرار مشاريع صناعية ولا جهة رفض مشاريع صناعية أو إدخال شراكات في هذا الشأن، المدربين يحتاجون إلى حصانة كحصانة الأمم المتحدة يحتاجون إلى تسهيلات بالنقل بالحركة ويحتاجون إلى أماكن لورشاتهم ويحتاجون إلى تأمين أماكن وجودهم، هذا جهود الإستشارية التي ممكن أن تقدمها الجهة المعنية.

- النائب محمد صديق محمد ياسين:-

سيادة الرئيس، أنا كنت أعمل، أنا كنت مسؤول على مشروع (unido)في محافظة (ذي قار) أول مشروع افتتح في محافظة (ذي قار) دكتور (عبد الهادي رشك) الأن هو ممثل الحكومة العراقية في هذا المشروع، وكنت كذلك يعني

ممثل رئاسة الجمهورية بمشروع (unido)عندما كنت مستشار لرئيس الجمهورية، الملاحظات التي أذكرها يعني ملاحظات دقيقة، الأن بعيداً عن النقاش أتمنى من الإخوة يأخذوها بنظر الإعتبار أو تكون هناكَ جلسة مشتركة معهم.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

بإمكان جنابك خلال مراحل تشريع القانون أن تكون متواجد مع اللجنة لإبداء الرأي والملاحظة.

- النائب محمد صديق محمد ياسين:-

نحنُ لا نعلم متى يكونوا موجودين.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

تفضل السيد النائب اللجنة.

- النائب مثنى أمين نادر حسين:-

سيادة الرئيس ممكن السيد النائب يشرفنا للجنة أي يوم نستضيفك ونناقش الموضوع ونستفاد من خبرتك.

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

ورد في تقرير اللجنة أن الانضمام إلى المنظمة حسب كتاب وزارة الصناعة يوفر فرص جيد للقطاع الصناعي كالتدريب والمنح الدراسية والخدمات الاستشارية، أنا فقط عندي ملاحظة أن هذه الاتفاقية وردت إلى مجلس النواب عام ٢٠١٠ يعني قبل (١٣) سنة أذا كانت هذه أهميتها وأيضاً أسباب أخرى ذكرت لماذا تأخرت كل هذه المدة الطويلة، الملاحظة الثانية موضوع الدفع السيد الرئيس تحمل الحكومة العراقية نفقات أعمالهم الاستشارية وغيرها من التكاليف السيد الرئيس منذ ٢٠١٠ إلى اليوم غيرت الكثير من المعطيات أنا أتمنى على اللجنة الشكر والتقدير إلى تقديرهم أتمنى على لجنة العلاقات الخارجية تأخذ رأي الحكومة الآن بعد (١٣) سنة هل الحكومة قادرة أن توفر هذه التخصيصات لتغير الضرف ولتغير الوضع المالي للبلد أمور كثير تغيرت، أتمنى أيضاً يستضيفون وزارة الصناعة وكذلك وزارة المالية لان يوجد عندهم أراء وبعد (١٣) سنة يوجد قناعات جديد تغيرات تولدت سواء لدى الحكومة وللوزارات القطاعية، الموضوع الأخر موضوع الحصانة يعني تعرف الحصانة الكاملة للأموال والممتلكات والمنتسبين إلى أعضاء اليونيدو السؤال هنا ماذا لو ارتكبوا أحدهم جرم في العراق أو حادث سير مثلاً وتعرض مواطن عراقي إلى وفاة أو أصابه أو أضرار مادية كيف سوف يكون التعامل مع أعضاء هذه المنظمة، الموضوع الأخر موضوع الدفع يعني اعتقد أكثر المنظمات نحن سبق تعاملنا مع المنظمات سواء كان العمل تنفيذي أو حتى العمل الرقابي أكثر المنظمات السيد الرئيس نكون واقعيين يعني منظمات يعني عندها مصالح معنوية ومادية كذلك يجب أن نتأنى كثيراً لهذه المنظمات ومستشاريها حتى نتحقق المصلحة الفعلية من خلال أستضافه الجهات القطاعية في اللجنة المعنية.

- النائبة ديلان غفور صالح سمين:-

قبل المضيء بالتصويت على مشروع القانون سوف يكون هناك استضافه إلى الجهات المعنية ويأخذ بنظر الاعتبار جميع الملاحظات التي تم ذكرها اليوم في هذه الجلسة.

- النائب فالح حسن جاسم الخزعلي:-

الحكومة بأرسالها بعض الاتفاقيات تتكلم وتتحدث بمثالية عالية ولدينا تجارب خلال وجودي في مجلس النواب لثلاثة دورات إلى الآن من أصل (٣٣) شركة تابعة إلى وزارة الصناعة فقط (٢) شركة رابحة لدينا مشاريع متوقفة منذ ٢٠٠٣ غلى الآن البتروا كيماويات والحديد والصلب والمشروع نبراس البتروا كيمياويات الذي من شأنه يشغل (٤٠) إلف عامل ويستقر على (١٠) إلف إلى مشاريع الكبريت الفوسفات وغيرها من الأولى من الحكومة البدا أرسال هذه الاتفاقيات أنها تمضي بإكمال مشاريع التي تحت يديها أما بالنسبة إلى المنظمات الدولية أو الأمم المتحدة التنمية الصناعية كما أشير إليها التقرير مضمون الاتفاق (١٥) مادة طبعاً هذا غير معروض التقرير نأمل أن كل الاتفاقيات من مجلس النواب وكل اللجان أن الاتفاقيات أو مشاريع القوانين أو غيرها تعرض على السيدات والسادة النواب بكل ما فيها مضمون الاتفاق (١٥) مادة لا توجد لذلك هذا موضوع مهم جداً، أما الملاحظات.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيدات والسادة النواب سبق وأن كان هناك توجيه أن أي من السيدات والسادة النواب يرغب على الاطلاع على البنود أي اتفاقية تزود لجنة العلاقات الخارجية ببنود الاتفاقية بشكل كامل، حتى هذا الموضوع يتم حسمه جنابك تريد تطلع على أي اتفاقية تذهب إلى اللجنة وتأخذ الاتفاقية سواء على هارد كوبي أو نسخة إلكترونية بالحالتين بالإمكان السيد النائب يذهب إلى اللجنة وحسم هذا الأمر، الآن لا يمكن لنا أن نسلم كل الوريقات عددها كبير لكل اتفاقية من يرغب أن يذهب إلى لجنة العلاقات الخارجية ويأخذ اتفاقية بالكامل.

- النائب فالح حسن جاسم الخزعلي:-

هي (١٥) مادة ممكن لا تأخذه ورقتين أما بالنسبة للملاحظات.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيد النائب ما تأخذه ورقتين يوجد به اتفاقية ما استطاعة الحكومة ترسلنا ورقية أرسلتنها الإلكتروني جنابك تتفضل إلى اللجنة وتأخذه الذي تريد.

- النائب فالح حسن جاسم الخزعلي:-

الملاحظة المهمة التي بينتها وزارة المالية نأمل من اللجنة أن تأخذ النظر به .

- النائب محمد صديق محمد:-

القراءة الأولى زودنا بكل شيء إلى السادة النواب في ٢٠٢٢/١١/٢١ موجود في لجنة العلاقات الخارجية إي واحد يريد يطلب ونحن نقدم له المشروع كاملاً.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

*** خامساً: تقرير ومناقشة (القراءة الثانية) لمشروع قانون انضمام جمهورية العراق إلى نظام لاهاي للقانون الدولي الخاص.(لجنة العلاقات الخارجية).**

- النائبة انسجام عبد الزهرة الغراوي:-

تقرأ تقرير ومناقشة (القراءة الثانية) لمشروع قانون انضمام جمهورية العراق إلى نظام لاهاي للقانون الدولي الخاص.

- النائبة فيان دخيل سعيد:-

تكمل قراءة تقرير ومناقشة (القراءة الثانية) لمشروع قانون انضمام جمهورية العراق إلى نظام لاهاي للقانون الدولي الخاص.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

نفتح باب المداخلات.

- النائب رائد حمدان عاجب هاشم:-

في الحقيقة هناك ملاحظة جداً مهمة وأساسية حول مؤتمر لاهاي وهذه الاتفاقية هي مدخل إلى الانضمام هذا المؤتمر هذه الملاحظة تتعلق أولاً بيان تعريف ما المقصود بالقانون الدولي الخاص لان الغاية من هذا المؤتمر هو توحيد قواعد قانونية للدول المنضمة في مجالات أو مواضيع قانون الدولي الخاص موضوعات قانون الدولي الخاص السيد الرئيس ركز أساساً في قضايا التجارة والجنسية وقضايا الأسرة، وطبعاً قضايا الأسرة الزواج والطلاق والنفقة والتبني والميراث عندما يكون اطراف العلاقة من جنسيات أخرى مختلفة وقضايا مدنية أخرى وهذه القضايا لها خصوصية في العراق وتحكمها تشريعات وقوانين تراعي طبيعة المجتمع العراقي خاصة قضايا الأحوال الشخصية حيث تطبق أحكام الشريعة الإسلامية غالباً، مؤتمر لاهاي وفي تقرير اللجنة ذكرته هو مؤتمر ذو طابع تشريعي يعني كأنما برلمان يضع قواعد يوحد القوانين مطبقة بين الدول الأعضاء الدول الأعضاء في هذا المؤتمر معظمها أوربية وإلى الآن هناك (٨٠) دولة منظمة إليها وغالبية الدول المنظمة هي دول أوربية وبالتالي أن تأثير العراق عند دخوله عضواً في هذه المنظمة أو

المؤتمر سوف يضطر إلى التنازل بمسائل القانون الدول الخاص وقلنا أن قضايا الأحوال الشخصية وحيث أن جدول دول الأوربي تقوم على اللبرالية ولا تعترف بالتشريعات الدينية وقضايا مثل الزواج المثلي أصبحت مسلمة لديهم لذا دخول العراق في هذه المنظمة ومصادقة نظامها الأساسي يعني الخطوة الأولى في الاتجاه بالقبول بأحكام تتفق عليها هذه الدول في قضايا الأسرة والطفولة والنفقة والزواج، أنا تابعة التشريعات التي موحدتها هذا المؤتمر والمنظمة الذي مقرها في هولندا ووجدت الكثير من عندها صادر في قضايا الأسرة والطفولة والتبني ونحن لا يوجد عندنا تشابه بين تشريعاتنا ومنظومة قوانين مهمة في هذه القضايا والدول الأوربية، لما نأتي أحكام الانسحاب والتخلي عن هذه الاتفاقية نجد أنها تفرض خمسة سنوات على الدولة العضو تبقى ملتزمة بأحكام الاتفاقية والاتفاقيات أو القوانين الموحدة بموجبها، لذا اني أحيط أو أطلع السادة والسيدات أعضاء مجلس النواب علماً بخطورة هذا الموضوع وأتمنى وأن يتم التركيز على هذه النقطة فيه لعلى غابة عن ذهن الكثيرين ومنهم مجلس القضاء الأعلى الذي ابدى رأيا بأن لا يوجد تعارض مع القوانين العراقية بالنسبة إلى الاتفاقية صحيح كنص اتفاقية ولكن هذه الاتفاقية دخلك إلى مؤتمر ذو طابع تشريع مثل البرلمان يضع قوانين وتطبق على الدول المنظمة فيه، وفي ضوء ما تقدم نرى عدم جدول الانضمام النظام الأساس إلى مؤتمر لاهاي ونرفض المصادقة على مشروع قانون انضمام جمهورية العراق ونحذر خطورة الدخول في التزامات دولية تتعلق بتوحيد الأحكام التي تنظم مسائل الأحوال الشخصية بسبب الاختلاف الفكري والثقافي والاجتماعي وفي ظل شيوع المثلية في دول أوربا.

- النائب حسن وريوش محمد الاسدي:-

لدي العديد من الملاحظات حول هذا الموضوع، وهذا الموضوع يعني وهذه الاتفاقية من المواضيع المهمة التي لا بد أنه تأخذ وقت كافي للنقاش.

أولاً: وزارة التخطيط بينت أنه مازال الوقت مبكراً على انضمام العراق الى هكذا منظمة خصوصاً وأن أغلب الدول الاعضاء دول أوربية متقدمة اقتصادياً وتمتلك القدرات بما يفوق الواقع الاقتصادي العراقي وربما يخلق فجوة اقتصادية كبيرة بين العراق وهذه الدول، فضلاً عن أن انضمام العراق سوف يلزمه بإتباع قواعد القانوني الدولي الخاص المعتمدة لدى أغلب هذه الدول باعتبارها تتقارب بصورة كبيرة فيما بينها، وربما وبما يخص التشريعات والقوانين المتبعة في حين أن وزارة التجارة بينت أن انضمام العراق سوف يوفر حلولاً قانونية لكثير من المنازعات ذات العنصر الاجنبي، وهذا التعارض في وجهات نظر وزارات معينة حول موضوع الاتفاقية يدعوا الى الاستفهام أكثر حول جدوى الانضمام الى هذه الاتفاقية ويتطلب مزيداً من النقاش المشترك بين ممثلي هذه الوزارات واللجان النيابية المتخصصة وأعضاء مجلس النواب عموماً.

ثانياً: كتاب رئيس الدائرة القانونية في وزارة الخارجية يذكر أن الوقائع ذات الصلة بمنظمة مؤتمر (لاهاي) والواردة الينا من سفارتنا في (لاهاي) وباللغة الانكليزية حيث أنها غير متاحة بشكل رسمي باللغة العربية، ومن المعلوم أهمية اطلاع أعضاء مجلس النواب على تلك الوثائق ذات الصلة بمنظمة مؤتمر (لاهاي) واطلاع النخب والرأي العام العراقي بإعتبار أن التشريعات تترتب آثارها على البلد ومواطنيه عموماً فتكون مشاركتهم بالاطلاع وابداء الرأي مطلوبة لترشيد القرار النهائي أزاء هذه الاتفاقية.

ثالثاً: أن منظمة مؤتمر (لاهاي) للقانون الدولي الخاص تهتم بتوحيد قواعد القانون الدولي الخاص، خاصة في الموضوعات المدنية والتجارية، وهنا يطرح سؤال هل يمكن أن تتطابق وتتوحد قوانين العراق مع قوانين دول أخرى تختلف في فلسفتها ونظرياتها الفكرية والثقافية والدينية؟

رابعاً: أن الموافقة على هذه الاتفاقية يجعل من أحكامها ملزمة ومقدمة على القوانين العراقية في حال التعارض بين مضمون القانون العراقي ومضمون الاتفاقية في مورد أو موضع معين، وهذا قد يعني مخالفة تلك النصوص من الاتفاقية حتى الدستور في بعض الموارد التي اشتقت وشرعت قوانين عراقية متعارضة مع مواد في الاتفاقية الدولية.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

سيادة النائب ما تبقى سلمه مكتوباً الى اللجنة.

- النائبة عالية نصيف جاسم العبيدي:-

سيادة الرئيس في كل اتفاقية تعرض على مجلس النواب سبق وأن أكدنا بضرورة ربط المذكرات الاولية لهذه الاتفاقية، وفي كل مرة عندما تندرج اتفاقية على جدول اعمال مجلس النواب، لا نرى بمجرد امور لا تتعدى ورقتين، ثلاثة، تبين رأي الدوائر التي لها علاقة في هذه الاتفاقية في هذا الموضوع، نحن نرغب أن ندخل في المذكرات الاولية، وبالتالي نطلب من لجنة العلاقات الخارجية وبتأكيد جنابك أن تربط كافة أوراق الاتفاقية حتى نطلع عليها، حتى نبدي رأينا بالشكل الصحيح، يعني اليوم أنا ارى هذه الاتفاقية اتفاقية جداً مهمة، يعني تتعلق بتشريعات وبعقيدة عراقية عربية وبمجتمع اسري مبنى على قوانين، نحن مجرد قانون الاحوال الشخصية الذي من بداية تغيير النظام أردنا نغير فيه، لم نقبل تغييره لأن فيه.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

لجنة العلاقات الخارجية، زودوا السيدة النائبة ومن يطلب من السيدات والسادة النواب كل تفاصيل الاتفاقية كما وردت من الحكومة، فأي نائب يرغب بالتفاصيل يراجع لجنة العلاقات الخارجية يأخذها بشكل كامل.

- النائبة عالية نصيف جاسم العبيدي:-

سيدي الرئيس هذه الاتفاقية تعتبر بمثابة قانون وبالتالي تتمتع بحجية الشيء المقضي فيه، يعني تعتبر ملزمة وبالتالي عندما نتوقع على اتفاقيات لها علاقة بقوانين تتعلق بالأسرة، نحن كمجتمع عراقي أصلاً لم نقبل أي تعديل يحصل على قانون الاحوال الشخصية، نخاف على المكتسبات الموجودة في هذا القانون المتعلقة بالأسرة، بالتالي الاطلاع على ما موجود في هذه الاتفاقية ضروري جداً.

من جانب أخر طبيعة المجتمع الذي ينظم الى منظمة (لاهاي) يختلف عن مجتمعاتنا وبالتالي من ضمن المداخلات التي شاهدتها وأجدها مطابقة مع رأيي القانوني يقول ضرورة الاطلاع وضرورة الفهم وما هي البنود التي تم الاتفاق عليها، أجد ضرورة التصويت عليها من حيث المبدأ بالقبول أو الرفض.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

لجنة العلاقات الخارجية قبل اسبوع يمكن من الآن وردنا كتاب من الحكومة يشير الى اضافة التحفظات الواردة من الحكومة، التحفظات سواء من الحكومة أو من المجلس، وردنا هكذا نص من الحكومة بإضافة التحفظ والاشارة له في تشريع القانون، الاتفاقيات بشكل عام، ورد كتاب من الحكومة أنه بعض الاتفاقيات وافقنا عليها بتحفظ، يتم الاشارة الى التحفظ، فأرجعوا على كل الاتفاقيات، أبحثوا ما هو تحفظ الحكومة أو قد يكون هنالك تحفظ من مجلس النواب يشار الى التحفظ.

لا بإمكان اضافة تحفظ على فقرة أو إبداء رأي بشكل واضح بما يتعلق بالجهة التي تمضي بالاتفاقية، سواء كان طرفنا أو الطرف الآخر، فمثل هذه الملاحظات ممكن أن يشار لها.

***الفقرة سادساً: تقرير لجنة تقصي الحقائق حول (المعلومات الواردة في كتاب وزارة البيئة/ مركز الوقاية من الاشعاع بوجود اشعاع كيميائي (مسرطن) في سماد الداب الذي تنتجه شركة الاسمدة الجنوبية). (لجنة الاقتصاد والصناعة والتجارة، لجنة الزراعة والمياه والاهوار).**

- النائب ياسر هاشم علي:-

حقيقة فيما يخص التوصيات مقررات الزيارة الاخيرة ولجنة تقصي الحقائق نلتمس من السيد الرئيس والسادة نواب الرئيس تأجيل هذه الفقرة الى جلسة أخرى بعد اكتمال اجتماعات اللجنة بشكل صحيح أن شاء الله.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

لجنتكم مع لجنة الزراعة لأن يأتي لي تقريرين، فوحدوا التقرير وقدموه الى المجلس لقراءته في داخل الجلسة.

تؤجل هذه الفقرة.

هنالك بيان للنواب الممثلين للمكون المسيحي بخصوص حرق المصحف.

- النائب فاروق حنا عتو شمعون:-

السيدات والسادة النواب بيان بأسم نواب المكون المسيحي.

أن العمل الذي قام به مواطن سويدي متطرف بحرق نسخة من القرآن الكريم أمام السفارة التركية في ستوكهولم أمر مشين وبعيد عن الاخلاق ومنافي للقيم الانسانية ويجرح مشاعر المسلمين وغير المسلمين، أن مثل هذه الاعمال الرخيصة لا تمثل تعاليم السيد المسيح ولا اخلاقنا وسلوكنا، نحن المسيحيين وخاصةً مسيحيين الشرق هذه الاعمال تعود لأفراد وجماعات متطرفة يقومون بها بمغزى سياسي يهدف الى اشاعة خطاب الكراهية والتفرقة والتباعد وتهديد السلم المجتمعي للشعوب المتآخية، كانت أرض العراق وحضارة ما بين النهرين العريقة شاهدةً وعلى مر السنين ومنذ القدم على التعايش والتنوع الديني والقومي والمذهبي ما بين الشعوب التي عاشت هذه الأرض المعطاء، ولا يزال هذا التعايش القائم يتمتع جميع مكوناته بممارسة حقوقهم بحرية، فنحن وجميع الشعوب اليوم بأمس الحاجة الى تعزيز خطاب التعايش وتعميق ثقافة التنوع ولتعزيز السلم المجتمعي ومحاربة الافكار المتطرفة وخطاب الكراهية، نحن نواب المكون المسيحي في مجلس النواب العراقي ندين وبشدة العمل المشين بحرق نسخة من القرآن الكريم وندعو أبناء شعبنا الى التكاتف والتعايش بعيداً عن الكراهية والتفرقة، عاش العراق، نواب المكون المسيحي في مجلس النواب العراقي.

يوم غد تشرع اللجان النيابية بانتخاب رئيس اللجنة والنائب الاول للرئيس والنائب الثاني للرئيس.

ترفع الجلسة الى يوم الاثنين ٢٠٢٣/١/٣٠.

رفعت الجلسة الساعة (٣:٣٠) مساءاً

****

****

****